

# شؤون فلسطينية

شؤون  
فلسطينية

ISSN 0258-4026  
SHU'UN FILASTINIYAH

العدد، 280

صيف، 2020

مركز الأبحاث

## في مواجهة "الضم" ومعركة الرواية



العدد، 280، صيف، 2020



مركز الأبحاث  
research center

[www.prc.ps](http://www.prc.ps)

+970-2-2966228

[info@prc.ps](mailto:info@prc.ps)

التمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد  
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد  
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

# شؤون فلسطينية

فَصَلِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ لِمَعَالِجَةِ أَحْدَاثِ الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ وَشُؤُونِهَا الْمُخْتَلَفَةِ  
تَصَدَّرُ عَنْ مَرَكِّزِ الْأَبْحَاثِ فِي مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ

العدد 280-صيف 2020

## رئيس مجلس الإدارة

د. محمد اشتية

## المدير العام

د. منتصر جرار

## أعضاء مجلس الإدارة

د. إبراهيم أبراش

د. أحمد عزم

د. أيمن يوسف

د. حسام زملط

د. سامي مسلّم

أ. صقر أبو فخر

د. عدنان ملحم

## رئيس التحرير

د. أحمد عزم

## مدير التحرير

د. إبراهيم ربايعه

## هيئة التحرير

د. أيمن يوسف

د. سامي مسلّم

د. عدنان ملحم



مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشرااته الدورية. ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

#### مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

تلفاكس : 9722966228 +

Email : info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9722966228

Email : info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

مجلة شؤون فلسطينية

E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة



# المحتويات

## الصفحة

- 5 ..... الافتتاحية
- ملف العدد
- فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط  
التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9  
إسرائيل ومخططات الضم. التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27  
قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43  
منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية  
الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57  
الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة  
في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجراد 72
- أنثولوجيا
- أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين. قراءة وتحليل في تفاصيل  
التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92
- متابعات
- «الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط  
جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105  
إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة  
حول نظام الحكم ..... برهوم جراسي 113  
العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي  
الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122
- دراسات تاريخية
- الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر ..... زهير غنام 144

## ندوة العدد

154 ..... فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحليل من الإتفاقيات

## صورة قلمية

164 ..... حسين أبو النمل

## مراجعات

178 .....

## وثائق

225 ..... بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة

227 ..... نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإنفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي

تصميم وغلاف

أمير الطويل

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

## الافتتاحية

### افتتاحية

#### في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد-19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحريك فلسطيني على ثلاثة مستويات، إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجه الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسمياً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، خريصاً، فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة الجهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

## الافتتاحية

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سيمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائج على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل ملحاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبياً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث، فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمنة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار.

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم. ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية. المزعومة. لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رسداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة. تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم. وشعوان جبارين. وياسر العموري. وبيثت على منصة زووم الرقمية. خليلاً لعنى الضم الإسرائيلي. قانونياً. والخطط المقترحة فلسطينياً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني. والهجوم على هذه الشرعية. تضمن ملف العدد مقالين. الأول لإسلام عطا الله. والثاني لتينا الجلاد. يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين. وإعلامهم. ونشاطاتهم. على شبكة الإنترنت. وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني. وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب حرري.

مجمال هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجداً. مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة. وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا. الذي يعده عدنان ملحم. ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات. يقدم أحمد أسعد خليلاً أنثروبولوجياً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العمال الفلسطينيين. في ظل جائحة كورونا. إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية. وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة. ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية. كما يضعنا برهوم جرابسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل. أعدها مروان عبد العال. إضافة



لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

## فلسفات وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية

وليد سالم\*

### أولاً: الضم القانوني والفعلي.. فلسفات وسياسات

في المشروع الاستيطاني الاستعماري، يأتي الضم للأرض وطرد سكانها الأصليين كإسقاط من الخارج وبأسماء إسقاطية أيضاً، كما هو الأمر في الحالة الإسرائيلية، حيث تستخدم تسميات مثل «إنفاذ القانون» و«سريان القانون» الإسرائيلي، وذلك على أرض ينظر إليها وكأنها أرض من دون شعب، أي أن الضم هو تعبير عن صفة الاستئصال التي تميّز المشاريع الاستيطانية الاستعمارية بوجهيها: اقتلاع الشعب الأصلي من بلاده من جهة، وإحلال مجموعات من المستوطنين المستعمرين

يوضح هذا المقال في جزئه الأول معنى ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، بموجب خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المعلنه نهاية يناير (كانون الثاني) 2020 (خطة السلام من أجل الازدهار)، وذلك ضمن قراءات فلسفية، وسياسية، وقانونية. وفي الجزء الثاني، يرسم المقال صورة متوقعة لما سيكون عليه وضع المستوطنات وحياة الفلسطينيين إذا جرى الضم. ويوضح الجزء الثالث، نماذج دولية لحالات (الجزائر، وإيرلندا، وجنوب أفريقيا) وكيف تعاملت مع الضم. ثم يقدم الكاتب توصيات وتصورات بشأن الخطة المضادة المحتملة فلسطينياً، بتكثيف وجميع للكثير من عناوين التحرك الممكنة.

القادمين من الخارج مكانهم. هكذا كان الحال قبل عام 1948 حيث تم تحويل 78% من فلسطين التاريخية إلى إسرائيل عبر استقدام الهجرة اليهودية من خارجها للاستيطان الاستعماري فيها عن طريق الاستحواذ على أراضي الشعب الأصلي وترحيل غالبية العظمى من أرضه.

\* باحث مختص في العلاقات الدولية.

استمر الحال ذاته بعد احتلال عام 1967، حيث سعت الصهيونية لاستكمال مشروعها التوسعي بوجهيه: الاقتلاعي للشعب الأصلي، والإحلالي لمستوطنين مستعمرين يأتون من وراء البحار مكانه، وذلك ضمن ذات التصور الاستيطاني الاستعماري الاستعلائي، الذي ينظر للأرض على أنها فارغة من السكان طالما هي غير مأهولة بالرجل الأبيض المتحضر الجالب للحداثة والازدهار أينما يحل، وفي هذا الإطار، يُعطي المتحضر نفسه الحق في تحديد مصير غير المتحضرين من الشعوب الأصلانية بالقتل أو الطرد أو التشغيل في مستعمرات المتحضر ضمن ظروف بئسنة، وذلك انطلاقاً من مبدأ الانتخاب الطبيعي الذي جاء به «هربرت سبنسر» (1820-1903) ودعاة الداروينية الاجتماعية<sup>1</sup>.

على هذه الخلفية السابقة، وارتباطاً بالادعاءات الإضافية لما سمي حق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل، استمر الضم للأرض من دون اعتبار للشعب الأصلي على الفور بعد حرب عام 1967، حيث ضمت القدس الشرقية إلى إسرائيل بعد توسيع مساحتها 12 مرة على حساب أراضي الضفة الفلسطينية، مسمية ذلك باسم موه هو «سريان قوانين القضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية»<sup>2</sup>، فيما تقرر إسرائيلياً عدم ضم سكانها بل اعتبارهم «مواطنين أردنيين مقيمين إقامة دائمة في إسرائيل»، أي أجنب<sup>3</sup>، وفي الوقت ذاته، تم اعتبار أراضي الضفة «أراضي مدارة من إسرائيل»، وفي إطار هذه التسمية التي تنكر فلسطينية هذه الأرض المحتلة جغرافية وسكاناً، بدأت على الفور أعمال الاستيطان الاستعماري فيها في غوش عتصيون<sup>4</sup> ومن خلال ما سميت مستوطنات «الناحل»<sup>5</sup> العسكرية، لا سيما في منطقة الغور، وتبع ذلك إعلان مناطق واسعة من الغور كمناطق تدريب للجيش وكمناطق عسكرية مغلقة، وتواصل ذلك، بحيث انتهى الأمر إلى حالة أصبحت معها 91.5% من أراضي الغور مناطق مضمومة فعلياً إلى إسرائيل<sup>6</sup>، إذاً، اشتمل الضم على نوعين: الأول هو الضم وفق القوانين الإسرائيلية، أو ما يطلق عليه اسم الضم القانوني، والثاني هو الضم الفعلي من دون ترسيم قانوني، الذي يطلق عليه اسم الضم الزاحف<sup>7</sup> (creeping annexation)، أيضاً، والذي يتم على الأرض إلى حين توفر الظروف الدولية والإقليمية التي تسمح بترسيمه.

**ثانياً: مستقبل المستوطنات والفلسطينيين في ظل خطط الضم**

من المهم الإشارة إلى التداخل القائم بين الضم القانوني والضم الفعلي، حيث جرى كما ذكر أعلاه في عام 1967 إعلان سريان القوانين

الإسرائيلية على القدس. وتعزز ذلك بقرار آخر للكنيسة الإسرائيلية عام 1980 بإعلانها العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل ومقر الكنيسة والحكومة. ثم تلا ذلك الانتقال من مشروع القدس الموحدة إلى «مشروع القدس الكبرى»<sup>8</sup> التي من المخطط لها أن تصل إلى البحر الميت من الشرق. ومستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس من الشمال. وإلى مشارف مدينة الخليل من الجنوب. بحيث تضم إليها كل المستوطنات الواقعة في تلك المناطق. ما سيطوق بيت لحم ورام الله. ويحد من توسع هاتين المدينتين. ويحصر توسع مدينة الخليل أيضاً.<sup>9</sup>

تشمل المشاريع في إطار هذه الخطة إقامة مطار ضخم ومصانع تكنولوجيا متقدمة (هايتك) ومناطق صناعية ومرافق سياحية وفنادق فاخرة. كما تشمل شبكة طرق تربط القدس الكبرى هذه مع المستوطنات الاستعمارية في الغور من الشرق. وبمستعمرة أريئيل في الشمال. وبالمستعمرات الواقعة في قلب مدينة الخليل من الجنوب. بحيث يتكون تواصل جغرافي بين كل المستعمرات والقدس وكذلك مع إسرائيل<sup>10</sup>. أي بمعنى آخر. يتم استخدام الضم القانوني الذي تم للقدس سابقاً - كمدخل من أجل التهام غالبية الضفة الفلسطينية من خلال توسيع زاحف للقدس على حساب أراضي الضفة<sup>11</sup>.

كان من المحطات الهامة في سياق الضم الزاحف. الأمر العسكري 783 لعام 1979. وهو الأمر الذي منح المستوطنات الاستعمارية المقامة على أراضي الضفة الغربية مسطحات هيكلية تبتلع 42% من أراضي الضفة<sup>12</sup>. وجاء اتفاق أوسلو - لاحقاً - ليحول أراضي الضفة من أراضٍ محتلة مدارة من إسرائيل. وسلّمت إسرائيل بأن ينازعهها الجانب الفلسطيني على المطالبة بهذه الأراضي. إلا أن إسرائيل قد عادت للتراجع لاحقاً عن مفهوم أراضٍ متنازع عليها وتكرس ذلك من خلال قانون القومية الذي صادق عليه الكنيسة في تموز من عام 2018، الذي اعتبر أرض إسرائيل حقاً حصرياً للشعب اليهودي. وكان قد سبق هذا القانون مناقشة الكنيسة عام 2017 وإقرارها بالقراءة الأولى قانون سريان القانون الإسرائيلي على المستعمرات في الضفة. وشهد ذات العام اتخاذ اللجنة المركزية لحزب الليكود قراراً حول ذات الموضوع. وأخيراً جاءت خطة «السلام من أجل الأزدهار» (صفحة القرن)<sup>13</sup> «لتمنح» إسرائيل السيطرة الكاملة على كل فلسطين من النهر إلى البحر. وحق ضم كل المستوطنات الاستعمارية بما فيها تلك الصغيرة الواقعة في عمق الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. وضم غالبية

منطقة الغور أيضاً إليها، وتوسيع القدس الكبرى، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين. مع إنشاء دولة فلسطينية على البقايا تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية على كل فلسطين، وتقام فيما بعد بشروط تعجيزية تجعل من إقامتها أمراً مستحيلاً. هدفت صفقة القرن إذاً إلى إنجاز ما أطلق عليه اسم «تحقيق النصر الكامل على الفلسطينيين»<sup>14</sup>، وذلك من خلال الشطب الكامل لقضايا القدس وحق عودة اللاجئين والمستعمرات الاستيطانية من الأجندة، وإنشاء كيان فلسطيني على البقايا، يخضع للسيادة الإسرائيلية العليا على كل ما يطلق عليه اسم أرض إسرائيل.

وفق كل من قانون القومية لعام 2018، وخطّة إدارة ترمب «السلام مقابل الازدهار» لعام 2020، لا توجد سيادة وحقوق جماعية سوى لشعب واحد هو شعب إسرائيل على كامل أرض إسرائيل، أمّا الآخرون، فليست لهم سوى حقوق فردية مدنية تحت سلطة شعب إسرائيل، وحسب ما يقرره هذا الشعب للآخرين. ويعني هذا، أولاً أن هاتين الوثيقتين تؤكدان على ما جاء في وعد بلفور عام 1917، كما أنه يعني ثانياً أن ضم الضفة كلها قد تمّ تقريره إلى جانب ضم القدس الذي تم منذ عام 1967. ويعني ذلك ثالثاً أن أي سلطات فلسطينية قائمة أو ستقام سواء في الضفة أو غزة ليست لها صلاحيات سوى الصلاحيات المدنية، وذلك في إطار السيادة العليا الإسرائيلية القائمة على كل البلاد، وتكون أي سلطة عرضة للثواب والعقاب، وربما الاستبدال، وفقاً لمدى التزامها أو تمردتها على هذه الصلاحيات المحدودة. ومن هنا يتبين أن إسرائيل ليست في وارد قبول كيان فلسطيني أو دولة في غزة، فهذا الأمر ليس في وارد المشروع الاستيطاني الاستعماري.

يمثل هذا التلخيص تكتيفاً للتوجهات الأميركية الإنجيلية<sup>15</sup> (evangelical- الصهيونية المشتركة)، بشأن فلسطين، ويحدد الإطار العام لحركتها على الأرض. كل الأرض بالنسبة لهم هي مضمومة، ويبقى ما عدا ذلك النقاش حول تفاصيل الضم الرسمي حسب القانون الإسرائيلي، من حيث متى تكون الظروف ناضجة لهذا الضم؟ ومتى تكون الردود العربية والدولية عليه أقل وطأة؟ وكيف يمكن تليينها؟ وهل يتم الضم مرة واحدة أم على دفعات لتجريبه للعرب وللعالم بالتقسيط وتفادي عقوبات وردود فعل حادة؟ وهل يتم الضم بما يلغي إقامة دولة فلسطينية على البقايا؟ (موقف مجلس المستوطنات يشع)<sup>16</sup>، أم من خلال وضع شروط تجعل إقامتها أمراً مستحيلاً (موقف نتنياهو وما ورد في خطة ترمب أيضاً). معنى ذلك كله أن قرار تحويل فلسطين التاريخية كلها إلى أرض

إسرائيل قد اتخذت إسرائيلياً وإنجيلياً. أما كيف يتم ذلك دفعة واحدة أم بالتدريج ومتى تتم كل خطوة ضم وكيف، فهي كلها تفاصيل تتم إنارتها لخلق أوهام بأن ما يجري هو مجرد تكتيك للضغط من أجل عودة الجانب الفلسطيني للمفاوضات، أو من أجل تثبيت عزيمة المقاومة للضم وتوفير مبررات لتقليص حدود الردود العربية والدولية عليه.

في إطار ما تقدم، فإنه حتى لو تم إرجاء الضم الإضافي للذي جرى للقدس عام 1967، إلا أن الأمر يبقى هو الضم الفعلي الذي جاء به كل من قانون القومية وخطة ترمب، يضاف إليهما ما يجري من استخدام ضم القدس من أجل توسيعها المستمر على حساب الضفة الفلسطينية ولقضمها بالتدريج فعلياً، وهو ما يتم كل يوم على الأرض.

سيأتي ترسيم الضم الجديد ليجعل المزيد من الأراضي الفلسطينية جزءاً عضوياً من إسرائيل، وسيلغي سريان النظام العسكري على المستعمرات الاستيطانية، وستقوم بلديات المستعمرات باتخاذ قراراتها للتوسع الاستيطاني بذاتها ضمن المسطحات الهيكلية المقررة لها، ومن دون الحاجة إلى إذن من الحكومة للقيام بذلك، وفي المقابل، لن «يُنح» الفلسطينيون الذين سيبقون في المناطق التي سيتم ضمها حتى وضع الإقامة التي «منحت» للمقدسيين بعد ضم مدينتهم عام 1967، بل سيعتبر هؤلاء مقيمين فلسطينيين لا حقوق لهم وفق القانون الإسرائيلي<sup>17</sup>، وسيسري قانون أملاك الغائبين لمصادرة أراضٍ يملكها فلسطينيون يقيمون خارج المناطق المضمومة، بحيث يتم تحويل هذه الأراضي إلى ملكية إسرائيل، هذا إضافة لقوانين أخرى تسمح بتجريد الفلسطينيين القاطنين في الأماكن المضمومة من ملكياتهم وترحيلهم من تلك الأماكن إلى أماكن أخرى، أو جمعهم في مناطق محددة كما جرى في النقب سابقاً، ومن ذلك المشروع المطروح لتجميع بدو الغور في مجمع سكني يتم إنشاؤه في منطقة النويعة قرب أريحا<sup>18</sup>.

وفق خطة ترمب، تشمل المناطق التي سيتم ضمها 32% من الضفة، تضم الغور وكافة المستوطنات الاستعمارية بما فيها العزولة منها، وذلك بواقع 1812 كيلومتراً مربعاً، وسيترتب على ذلك وضع 400 ألف فلسطيني في معازل تشمل جمعياتهم السكنية البالغ عددها 161 جمعياً، منها 33 جمعياً في المنطقة «ب» من الضفة، وسيتم ربط 16 موقعاً استيطانياً استعماريّاً، تضم 15675 مستعمراً، وقائمة في عمق الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، فيما سيتم أيضاً إخراج فلسطينيي كفر عقب ومخيم

شعفاط من القدس لتقليص الكثافة الديمغرافية الفلسطينية من المدينة.

### ثالثاً: التجارب الدولية السابقة في عكس الضم ودروسها لفلسطين

تشير التجارب الاستيطانية الاستعمارية إلى ثلاث حالات. نجح في إحداها مشروع الضم والتوسع على حساب إبادة الشعب الأصلي. وذلك كما تم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. أما الثانية، فقد أسفرت عن نجاح الشعب الأصلي في عكس الضم وتحقيق الاستقلال كما جرى في الجزائر. وزيمبابوي، وأيرلندا. وفي حالة الجزائر التي تم ضمها إلى فرنسا فعلياً عام 1834، أي بعد أربع سنوات على احتلالها. فقد استطاعت التحرر من الاستعمار الفرنسي وطرد مليون مستوطن مستعمر أوروبي من أراضيها عام 1962. أما في حالة أيرلندا، فقد باشرت بريطانيا الاستعمار الاستيطاني فيها منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر. وأعلنت ضمها بمقاطعاتها الـ 32 إلى بريطانيا عام 1801. ولكن 26 مقاطعة منها استطاعت التحرر وإنشاء جمهورية أيرلندا بعد حرب طاحنة عام 1922. هذا فيما استمرت المقاطعات الست الأخرى تحت التاج البريطاني. وأطلق عليها اسم أيرلندا الشمالية. حيث كانت بريطانيا قد خلقت أغلبية سكانية من المستوطنين المستعمرين في هذه المقاطعات الست. ما أدى إلى استمرار الصراع مع الشعب الأيرلندي الأصلي حتى عام 1998. حيث تم في ذلك العام التوصل إلى «اتفاق الجمعة العظيمة» الذي تولد عنه صيغة للحكم المشترك بين الشعب الأصلي والمستوطنين المستعمرين. وفي حالة الثالثة، حقق الشعب الأصلي صيغة مصالحة تاريخية مع المستوطنين المستعمرين السابقين. وأقام حكماً ديمقراطياً مشتركاً معهم. وذلك كما جرى في جنوب أفريقيا عام 1994.

لا يتسع المجال للمقارنة المفصلة بين مصائر هذه الحالات الثلاث وبين المصير المستقبلي لفلسطين. ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو ثلاثة أمور: أولاً، أن مصائر المشاريع الاستيطانية الاستعمارية اختلفت من حالة إلى حالة أخرى تبعاً لمدى التوحيد الداخلي، وكذلك تبعاً للعوامل الخارجية المحيطة والأدوار التي لعبتها. ثانياً، في بعض هذه الحالات لم يكن الضم قدراً نهائياً، فقد استطاعت الجزائر وزيمبابوي وأيرلندا عكسه من خلال طرد المستعمرين. واستطاعت الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا عكسه عبر إنهاءها لنظام الأبارتهايد ودمجها للمستوطنين المستعمرين السابقين ضمن النظام الديمقراطي الجديد على قاعدة المساواة في المواطنة بعد

جريدتهم من كل الامتيازات التي منحها إياهم نظام الأبارتهايد السابق. ثالثاً، يشير واقع القضية الفلسطينية وكذلك الدراسات عنها إلى أن الشعب الفلسطيني لم ينتصر بعد من جهة، ولكنه لم يهزم وما زال صامداً وثابتاً على أرضه، وما زال يقاوم من جهة أخرى، يعني ذلك أن فلسطين تستطيع أن تعكس الضم وتحرر وتستقل حتى وإن حدث الضم للقدس عام 1967، وجرى توسيعه إلى مناطق أخرى هذا العام. وذلك إذا أحسن الفلسطينيون توحيد أنفسهم، والتوافق على وسائل كفاح مستدامة تجلب لهم الدعمين الإقليمي والدولي المطلوبين لكفاحهم.

بالتعلم من تجارب الحالات التي عكست الضم وحققت التحرر في الجزائر وزيمبابوي وأيرلندا وجنوب أفريقيا، يمكن عكس الضم بإحدى صيغتين، الأولى: تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض إلى جانب دولة إسرائيل من خلال الكفاح لعكس الضم، حيث إن صفقة القرن والضم، لا يسقطان حق إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بمجرد فرض حقائق على الأرض من الاحتلال من دون رضا الشعب الأصلي. أما الثانية، فهي تحقيق حل الدولة الواحدة على غرار جنوب أفريقيا، ودمج اليهود فيها بحقوق متساوية، ولكن هذا الحل ما زال مشروطاً بحدوث تحولات في المشروع الاستيطاني الاستعماري تجبره على التنازل عن امتيازاته وعن مشاريع الطرد والترحيل التي ما زالت تعيش في مخيلته، كما أن إجبار الاحتلال على قبول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، قد يفتح الباب أمام اندماج الدولتين في دولة واحدة لاحقاً، وضمن مخاض زمني طويل.

#### رابعاً: رد الفعل الفلسطيني وأفاق ممكنة للتصدي

يقوم الجانب الفلسطيني بخطوات دبلوماسية مستميتة من أجل منع إقرار الضم الإضافي، وذلك بالتوجه إلى العالمين العربي والإسلامي والعالم وأعضاء الكونغرس الأميركي والأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، كما تتم خطوات مقاومة شعبية له على الأرض كمؤتمر أريحا ويوم الغضب في غزة، وغير ذلك من أنشطة حزبان (يونيو) 2020، فلعن هذه تمنع الضم الإضافي من الحدوث الآن، مع أنه ليس متوقعاً لذلك أن يتم، ولكن إن تم أو لم يتم فإن الحال يقتضي الانتقال إلى الخطة (ب)، لمواجهة قرار الضم الذي اتخذ، والذي يجري تطبيقه على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني الاستعماري على الأرض ليس في الضفة والقدس فقط ولكن في الجليل والنقب والمثلث أيضاً، وما يعنيه ذلك من ضرورة الكفاح المشترك ضد



توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري من كل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

يبحث هذا القسم الخيارات الفلسطينية للتحرك رسمياً وشعبياً بشكل عام، ثم للتحرك داخلياً وعربياً وعالمياً لمواجهة الضم وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني كعناصر ثلاثة مترابطة، إذ لا يكفي وقف الضم ثم استمرار الاحتلال الذي سيعيد الكثرة ثانية في هذه الحالة، كونه احتلالاً حاملاً وحامياً لمشروع استيطاني استعماري ممزوج بممارسات أبارتهايد<sup>19</sup>.

وتتسم الخيارات المطروحة بالتكامل بين التحركين الرسمي والشعبي في إعدادها وتنفيذها، ولهذا فيشمل التحرك في المسار الأول (التحركات الرسمية)، والمختلط الذي يتضمن عمل المسار الرسمي بشكل مشترك مع مسار المجتمع المدني، والمسار الثاني المتمثل بالتحرك الخاص بالمجتمع المدني، والمسار الثالث المتمثل بالعمل من أجل إقناع أو تحييد أو مواجهة الخصوم، وأخيراً المسار متعدد الأطراف الذي يجند الجهود الرسمية والشعبية وجهود القطاع الخاص معاً. لهذا فإن الخيارات المطروحة أدناه هي للعمل عليها من مجموع الشعب الفلسطيني وليست مقتصرة على مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة فلسطين بالعمل عليها وحدها من دون دعم ومشاركة شعبيين.

جربت فلسطين في الماضي أساليب الكفاح المسلح، والانتفاضة الشعبية، والمفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال، ومع تنكر إسرائيل للاتفاقيات التي وعدت بإنهاء التفاوض مع نهاية أيار (مايو) 1999، نشبت الانتفاضة الثانية عام 2000، تلتها مفاوضات أنابوليس عام ٢٠٠٧، ومفاوضات أخرى لاحقة كان آخرها تلك التي توسط فيها جون كيري وزير الخارجية الأميركي بين عامي 2013 و2014، أي أن مرحلة المفاوضات منذ عام 1991 رافقتها وتخللتها على الدوام انتفاضات وأعمال مقاومة شعبية وهبات، ولكن منذ سقوط مبادرة كيري لم تعقد أي مفاوضات جديدة، واليوم يبدو أن خطة ترمب أتت على قاعدة فرض إجراء الضم من طرف واحد على الأرض، ما يعني انتقالهم لاختيار الحرب بدلاً من السلام كما قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي.

هذا التحول يعكس خللاً إسرائيلياً من الاتفاقيات لصالح نهج أحادي

يعطي الأولوية للمقاربة الاستيطانية الاستعمارية. وتبعاً كان قرار القيادة الفلسطينية التحلل من كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية في أيار الماضي، رافق هذه القرارات وتبعها الاستمرار في العمل من أجل حل دولي للقضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام وفق قرارات الشرعية الدولية وبإشراف من اللجنة الرباعية، ورفض الإشراف الأميركي المنفرد على المفاوضات.

ما بعد هذه القرارات، تقف فلسطين سياسياً على مفترق طرق، فإذا ما جرى ترسيم الضم للمستوطنات الاستعمارية، فإنّ فلسطين ستنتقل إلى مرحلة جديدة، وما يتم تداوله بهذا الشأن هو تسليم أسلحة السلطة الوطنية إلى إسرائيل، والطلب من الأخيرة تولي مسؤولياتها كقوة احتلال وفق ميثاق جنيف الرابع، هذا إضافة للبدء بالتصرف كدولة تحت الاحتلال واختيار مجلس تأسيسي لهذه الدولة من أعضاء المجلس الوطني وإعداد وإعلان دستور لها كما صرح أكثر من مسؤول فلسطيني، هذا فيما تتحول السلطة الوطنية إلى حكومة دولة تحت الاحتلال وتستمر في ممارسة مسؤولياتها المدنية تجاه شعبها، وتبقى مسؤوليات متابعة الكفاح الوطني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بيد منظمة التحرير.

تفتح قرارات المواجهة الفلسطينية للضم وصفقة القرن العديد من التحديات والأسئلة التي لا تزال شاغلاً مركزياً لمراكز صنع القرار والتفكير الإستراتيجي الفلسطيني، ومن أبرزها:

- هل نعلن عن دولة فلسطينية تحت الاحتلال أم نكتفي بتجسيد هذه الدولة، لا سيما أنها أعلنت في المجلس الوطني عام 1988؟

- كيف يمكن أن تتسق أطروحة وضع دستور لدولة فلسطين وانتخاب مجلس تأسيسي لها مع فكرة مشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية للمجلس التأسيسي لدولة فلسطين؟

من المهم في إطار الإجابة عن هذه الأسئلة أن يتم العمل على تجديد المجلس الوطني الفلسطيني عبر تمثيل هيئات التجمعات والاتحادات الجديدة المنتخبة حديثاً، أو التي سيتم انتخابها، وذلك من أجل تجديد حيوية منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى تحقيق مشاركة جميع الفصائل فيها كما جرى الاتفاق عليه في جلسات ووثائق المصالحة الوطنية، وأن

تم تسمية أعضاء المجلس التأسيسي لدولة فلسطين من قبل المجلس الوطني المتجدد.

وفق هاتين الآليتين يكون المجلس التأسيسي لدولة فلسطين ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما توفر هاتان الآليتان رافعة جديدة لمعالجة موضوع الانقسام من خلال تجاوز الصراع القائم حالياً على السلطة الوطنية، وانتخابات مجلسها التشريعي. وهما الصيغتان اللتان يفترض أن تنتهيا مع انتهاء المرحلة الانتقالية والانتقال إلى حالة الدولة تحت الاحتلال.

أما في إطار سؤال توحيد القرارات السياسية بين منظمة التحرير وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، من المهم الذهاب إلى إقامة حكومة لدولة فلسطين تحت الاحتلال والمعترف بها من 141 دولة في العالم، وإجراء انتخابات لها عندما تتوفر الظروف لذلك، بحيث تشمل سيادتها شطري الوطن بحافظاته الشمالية والجنوبية إضافة للقدس الشرقية. وتكون هذه الحكومة خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن المجلس الوطني بوظيفة التشريع للدولة تحت الاحتلال، فيما تكون للحكومة مسؤولية البناء الوطني والتخطيط التنموي وتجنيد الأموال وصرفها من خلال قناة واحدة، ما يوقف استغلال إسرائيل للانقسام الفلسطيني وتدخلات المحاور العربية والدولية التي تتسلل من منافذ هذا الانقسام، مع التوافق على أشكال النضال ضد الاحتلال وتنظيم البرامج الكفاحية وتنفيذها معاً ككل فلسطيني وبخطوات متراكمة حتى يصل الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال.

كما يبرز سؤال القدس والمناطق المسماة «ج»، وهنا من الضروري توحيد المرجعيات الفلسطينية للقدس من وزارة شؤون القدس والمحافظة والمؤتمر الوطني الشعبي وأمانة القدس التي تخضع للأخير تحت إشراف دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم الأخيرة بمتابعة قضايا القدس كافة مع كل المحافل العربية والإسلامية والدولية، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلسين المركزيين لعام 2018 حول انتخاب أمانة للقدس وفق أفضل صيغة ديمقراطية وتمثيلية ممكنة، وتنفيذ ذلك في الوقت السياسي المناسب بعد إعداد للنظام المفصل الذي ستجري وفقه هذه الانتخابات. هذا إضافة لدمج القدس في أي انتخابات برلمانية مقبلة لدولة فلسطين وللمجلس الوطني الفلسطيني.

يجب أن تحظى حماية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة بالأولوية، ومنع تقسيم الحرم الشريف في القدس على غرار الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، حيث قد يستغل الاحتلال أي إلغاء أردني محتمل لاتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية من أجل الإقدام على هذه الخطوة، ما يستدعي تقوية مجلس الأوقاف وتعزيزه بالمقاومة الشعبية وبالجهود الدولية على الأرض، وذلك على غرار تجربة الخان الأحمر التي نجح فيها تكاتف الجهود الفلسطينية والدولية على الأرض في منع تهجير فلسطينيي الخان، وكذلك على غرار معركة البوابات على مداخل الأقصى التي نجح المقدسيون بكفاحهم الشعبي في منع تثبيتها.

كما أن تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس بعودة أبنائها القاطنين خارجها إليها مرتكز أساسي، يسنده البناء داخلها بكميات أكبر مما يستطيع الاحتلال هدمه سنوياً من مبانٍ في المدينة، وتنمية المجتمعات المحلية المقدسية بما يعزز صمودها، بالإضافة إلى بناء أحزمة سكانية فلسطينية كبرى في محيط القدس لمنع تمدد القدس الكبرى الإسرائيلية على حساب التهام المزيد من أراضي الضفة الغربية، وتوأمتها مع بلديات وفروع بلديات مدن عالمية، مع عودة مؤسسات القدس إليها ولو بأسماء جديدة، وتعزيز الوجود الوطني في المدينة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فمن المهم تنمية أوضاع القطاعات والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المقدسية، وذلك وفق الخطة القطاعية للقدس، إلى جانب طرح موضوع استعادة الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية، ويشمل ذلك مطالبات يمكن أن يبادر إليها مواطنون أردنيون لهم أملاك تمت السيطرة عليها في القدس الغربية، وتطوير آليات حكيم مهنية تمنع استمرار التوجه إلى القضاء الإسرائيلي لمعالجة النزاعات الداخلية المقدسية.

أما بالنسبة للمنطقة «ج» ومن ضمنها منطقة الغور والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية المعرضة بشكل مباشر لقرارات ترسيم الضم الجديدة، يجب دمج المنطقة «ج» في المخططات المكانية الفلسطينية باعتبارها المناطق المؤهلة لتحقيق التوسع الفلسطيني سكانياً وزراعياً وصناعياً، وكمرافق خدمات وكحداثق ومحميات طبيعية، وتشجيع سكان مناطق «أ» و«ب» للانتقال إلى المنطقة «ج» والاستثمار فيها، ما يعيد توزيع السكان وتخفيف الاكتظاظ السكاني الكبير في مناطق «أ» التي باتت

تنفجر بسكانها، ويعزز من جهة أخرى تنمية المناطق «ج» وعدم إبقائها نهياً للتوسع الاستيطاني الاستعماري.

إن طبيعة المناطق المسماة «ج» تفرض تفعيل لجان الدفاع عن الأراضي وطرح برامج مناهضة التوسع الاستيطاني الاستعماري، وطرح برامج تثبيت الوجود ضد الترحيل والتهجير القسري من أجل توسيع المستوطنات الاستعمارية، وجلب القوى الدولية الداعمة لدعم هذه البرامج على الأرض كما جرى في تجربة الخان الأحمر. مع متابعة جرائم المستوطنين المستعمرين وتوثيقها وتقديمها أمام القضاء الدولي.

إلى جانب ذلك، من المهم تفعيل أنشطة المقاومة الإبداعية لخلق وقائع على الأرض وحماتها، مثل إنشاء قرى جديدة، وتعزيز البناء بكميات أكبر من قدرة الاحتلال على الهدم، وتعزيز الصمود والبقاء كما فعلت قرية العقبة قرب طوباس.

أن تكون أطروحة مطالبة الاحتلال تولى مسؤولياته في الأراضي المحتلة وفق محددات القانون الدولي موجهة بشكل أساسي للعالم من أجل محاصرة الاحتلال لعدم قيامه بمسؤولياته، وبالتالي مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، أي أن هكذا خطوة لا تعني عدم قيام حكومة دولة فلسطين بمسؤولياتها المدنية تجاه مواطنيها، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، مع وقف العمل في المستوطنات الاستعمارية، وكذلك تقليص العمل بالتدريج داخل إسرائيل، ما يساهم في تحقيق الانفكاك عن الاحتلال.

وفي هذا السياق من المهم مكافحة أي مظاهر للقيادة البديلة تسعى لتمير مشاريع الاحتلال، دون إغفال تأمين مقومات الأمن الاجتماعي للمواطن الفلسطيني عبر تشكيل لجان شعبية لحفظ الأمن، وتشكيل لجان إصلاح وآليات تحكيم مهنية لحل النزاعات والحفاظ على السلم الأهلي.

ويجب عدم إغفال مركزية العودة في المشروع الوطني الفلسطيني، وهنا من المهم توفير الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين -لا سيما في مخيمات لبنان- من خلال توفير المشاريع الإنتاجية، ما ينهي اعتمادهم على سوق العمل اللبنانية الضعيفة، والتي تهمش العمالة الفلسطينية لأسباب مركبة، وتوحيد لجان العودة والقيام بحملات منظمة من أجله في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.

إن الكفاح الفلسطيني مشروع متكامل وموجه لمنظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلية. وهنا من المهم استمرار كفاح فلسطينيي الداخل لإلغاء قانون القومية الذي يتحدث عن أرض إسرائيل بوصفها حقاً حصرياً لشعب إسرائيل ولا مكان لشعب آخر فيها. هذا إضافة لقوانين عنصرية أخرى مثل قانون «كامنتس» الموجه لتقييد البناء الفلسطيني في الداخل والقدس. والاستمرار بالكفاح بدل ذلك من أجل دولة لكل مواطنيها بدلاً للدولة اليهودية البحتة.

إن كشف عنصرية إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الداخل ضروري من خلال المطالبة والكفاح من أجل حق العودة على قواعد المواطنة المتساوية. إذ تقوم الصهيونية بجلب اليهود من كل أنحاء العالم وتمنحهم الجنسية، فيما تستنكف عن السماح بعودة أهل البلد الأصليين الذين هجروا منها. ولا يكتمل هذا الجهد النضالي دون مكافحة الضم الزاحف في النقب والجليل. الساعي لإخراج المسطح السكاني للمثلث من إسرائيل مع إبقاء أراضيهم البالغة 70% من أراضي المثلث داخل إسرائيل ولاستعمالات اليهود فيها.

### الخيارات الفلسطينية عربياً

بعد إعلان الرئيس ترمب «اتفاق أبراهام» لتطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل يوم الثالث عشر من آب (أغسطس) 2020 ازدادت أهمية القيام بحملة فلسطينية منظمة مع الدول العربية من أجل التمسك بالمبادرة العربية للسلام. والقائمة على عدم التطبيع مع إسرائيل إلا بعد أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وتقبل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967. وبحل عام لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الأممي 194. والعمل من أجل الجيلولة دون المزيد من الانهيارات العربية بنفس الاتجاه. والمطالبة بوقف أي علاقات تعاون أمني وتكنولوجي وغيرها بين الدول العربية وإسرائيل.

باتت الخطوة الإماراتية تتطلب أيضاً التوافق مع العرب على مفهوم ورؤية للأمن القومي العربي. تقوم على أولوية التهديد الأمني الإسرائيلي للأمن القومي العربي المتجسد بعدوانها على سوريا ولبنان وتهديداتها للعراق. ودعمها لأثيوبيا في موضوع سد النهضة ضد مصر. وتهديداتها للأردن بضم الغور. ما يؤذن بطرد جديد للفلسطينيين نحو الأردن. وتحديها

لرعاية الأردنية للأماكن المقدسة في القدس، وغير ذلك من الأمثلة التي تتوجب إعطاء الأولوية لمواجهة التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي، وحل المشاكل مع إيران والمشاكل البينية بين دول الخليج وغيرها، من أجل التوحد معاً في مواجهة خطر التوسع الإسرائيلي الداهم الذي يجعل استحواذه على فلسطين مدخلاً لتهديد الأمن القومي العربي برمته.

وإذ يؤذن الوضع العربي بمزيد من التطبيع مع إسرائيل فقد بات ملحاً التعاون مع البرلمانات والأحزاب والمنظمات الشعبية العربية من أجل الضغط على الحكومات العربية، وذلك بمبادرة من منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها ومن المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي إطار التعاون على المستوى الدولي يمكن طلب التعاون من العرب من أجل تنظيم حراك منظم وجماعي على مستوى الأمم المتحدة والعالم لمحاصرة السياسات الأميركية- الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والضغط لوقفها وتغييرها. ويشمل ذلك أيضاً استصدار قرارات من الأمم المتحدة ضد الضم، وللتأكيد على الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967.

وعلى المستوى الثنائي يمكن التعاون مع مصر لاستخدام اتفاقياتها مع إسرائيل كوسيلة ضغط من أجل وقف الضم الإسرائيلي. وكذلك التعاون بشكل خاص مع الأردن لترسيم الحدود بين الأردن ودولة فلسطين رداً على أي إجراءات للضم من قبل إسرائيل. وعدم الاعتراف بأي إجراءات إسرائيلية لإلغاء الحدود بين فلسطين والأردن عبر ضم الغور، والتحكم الكامل بحركة المرور عبر الجسور إلى الأردن. على أن يشمل التعاون مع الأردن أيضاً ترتيبات الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس، وقضايا اللاجئين والنازحين وتنظيم الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية بين الأردن وفلسطين، وبينهما وبين بقية العالم العربي أيضاً.

أخيراً من الممكن تنظيم الدعم العربي لفلسطين من خلال الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي مالياً واقتصادياً، ودعم الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني.

### الخيارات الفلسطينية دولياً

من المهم قراءة التحولات في خريطة مراكز القوى الدولية، والتي تشمل أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ودول «البريكس» (البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) بشكل خاص.

على المستوى الأوروبي. يجب توسيع الجهود لانتزاع الاعتراف بالدولة الفلسطينية من أعضاء الاتحاد الأوروبي كي لا يبقى هذا مقتصرًا على السويد والفايكان. إن الاتحاد الأوروبي مطالب بمراجعة سياسة التمييز (Differentiation) بين إسرائيل و«المناطق الفلسطينية المحتلة». والانتقال من منح الحصانة لإسرائيل وعدم معاقبتها. إلى استجلاب النموذج الأوروبي تجاه روسيا من عقوبات إثر ضمها القرم. في حال إقدامها على ترسيم الضم الإضافي الجديد لمزيد من الأراضي الفلسطينية بما يشمل كافة مجالات التعاون ومنهابع الأسلحة وبرامج الأبحاث العسكرية والأمنية بما فيها برنامج «أفق 2020». وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والسياحية والتكنولوجية وغيرها. واتفاقيات إعطاء إسرائيل أفضلية في الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

من الضروري الضغط على حكومات الدول الأوروبية التي تقبل ممارسات إسرائيل كهنغاريا. أو تلك التي تتخذ موقفاً غير حاسم كالنمسا. وتلك التي تقيم علاقات منفعية مع إسرائيل مع غض النظر نسبياً عن الاحتلال كاليونان وقبرص.

من الضروري العمل على حظر دخول المستوطنين المستعمرين ومجرمي الحرب الإسرائيليين إلى أوروبا. وتجميد حساباتهم البنكية ومشاريعهم في أوروبا. والانتقال من وضع وسم على منتجات المستوطنات الاستعمارية إلى موقف حظر دخولها إلى الأسواق الأوروبية. وحظر استثمارات الشركات الأوروبية في المستعمرات. وعدم التعامل مع الشركات التي تعمل في هذه المستعمرات ومعاقبتها ومنها الشركات التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان الأمية في لائحة سوداء. وفتح الباب أمام محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الأوروبي. ودعم القضايا التي تقدمها فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية ولحكمة العدل الدولية.

إن الاتحاد الأوروبي داعم رئيسي لبرامج التنمية في فلسطين. ومن المهم استمرار هذا الدعم خاصة في المنطقة المسماة «ج». وتنمية المجتمعات المحلية في القدس لتعزيز صمودها.

إن مجموعة «البريكس» تضم لاعبين دوليين مركزيين. أهمهم الصين وروسيا. إلى جانب الهند القربة من إسرائيل حالياً. والبرازيل وجنوب أفريقيا الصديقة لفلسطين. إن المحدد الرئيس للعلاقة الصينية-الإسرائيلية اقتصادية. أما روسيا فليس من المحتمل أن تتخلى عن علاقاتها



المصلحية مع إسرائيل وتوافقاتها معها بشأن سوريا، ولكن روسيا عضو في اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن أن تدعو لتفعيل متوازن للرباعية. إن أهمية هذه الدول لا تكمن في تكتل «البريكس» فقط، بل في كون معظمها دولاً فاعلة في تكتلات دولية مؤثرة كمجموعتي الثماني والعشرين وشنغهاي، وهذه مساحات يمكن استثمارها لدعم الموقف الفلسطيني.

أمياً، من الممكن تشكيل إطار لأصدقاء فلسطين، وهي الدول الـ141 التي اعترفت بالدولة، والعمل معها وفق خطة لإقناع باقي الدول بتبني ذات الموقف، واستصدار قرارات داعمة لفلسطين، واستثمار كافة أدوات الضغط المتاحة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وهذا ما يسمح بطلب الحماية الدولية ووضع آليات لتفعيل قرار مجلس الأمن 2334، وطرح مزيد من القضايا ضد جرائم الاحتلال في المحاكم الدولية، وإعادة طرح مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتبار الصهيونية حركة عنصرية، والطلب من الجمعية العامة إعادة النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ضوء فشلها المستمر في تطبيق القرارين 181/194.

وأخيراً، لا يمكن إهمال الولايات المتحدة الأميركية كمساحة ضغط وتفاعل وتأثير مركزية في القضية الفلسطينية، وهذا ما يتطلب تحركاً شعبياً عبر المجتمع المدني والجاليات في الولايات المتحدة من أجل التأثير على مراكز صنع القرار وتوسيع دائرة مساندي فلسطين في مراكز التأثير السياسي الأميركية، مركزياً أو في الولايات، وهذا ما يتصل بالضغط لإعادة النظر في الدعم الأميركي لإسرائيل، خاصة العسكري، والقيام بحملة لمواجهة التيارات الإيجيلية المساندة لليمين الإسرائيلي المتطرف.

## الهوامش

1 «الداروينية الاجتماعية» مقارنة سعت لتطبيق أفكار تشارلز داروين المتعلقة بالانتخاب الطبيعي، والبقاء للأصلح في المجال البيولوجي على المجال الاجتماعي. 2 أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية-باسيا، 2000)، ص 105-100

3 Walid Salem, Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Settler Colonialism, The Holy Land and Palestine Studies Journal, 2018. Vol.17, no.1. pp.25-41.

4 «غوش عتصيون» مستعمرة إسرائيلية أقيمت على مشارف مدينة الخليل منذ سنوات الاحتلال الأولى. ولاحقاً تم إنشاء مستعمرات أخرى في أرجائها مثل: معاليه إفرام وبيتارغيليت، وتشكل منها جميعاً ما يطلق عليه اسم (الكتلة الاستيطانية غوش عتصيون) التي تطوّق بيت لحم وتستمر حتى مشارف مدينة الخليل. ويجري الحديث عن ضم هذه الكتلة إلى مخطط القدس الكبرى الإسرائيلي.

5 الناحل: كلمة تعود إلى نوع من المستوطنات الاستعمارية يجمع ما بين التدريب العسكري والعمل في زراعة الأرض.

6 أحمد حنيطي، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وأفاقها، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016)، ص.87

7 الضم الزاحف (creeping annexation): تعبير أطلق في الأكاديميا ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية على عملية الضم الجارية على الأرض (de facto annexation). وسمي أيضاً بالضم الصامت في دراسات أخرى. للاطلاع -Omar Da-jani, Israel's Creeping Annexation, American Journal of International Law, 2017. in- <https://bit.ly/2DTym5r>

8 مشروع القدس الكبرى: طرح أول مرة على طاولة الحكومة الإسرائيلية عام 1995 في عهد حكومة إسحق رابين، وتكرر طرحه عدة مرات كان آخرها من قبل عضوي الليكود (يوأف كيتش ويسرائيل كاتس) عام 2017، ويشمل ضم الكتل الاستيطانية الاستعمارية غوش عتصيون من الجنوب، ومعاليه أدوميم من الشمال إلى «القدس الموحدة» التي تم إنشاؤها بقرار من الكنيست عام 1980. ومع طرح صفقة القرن تم تشكيل كتلة رابعة للضم للقدس الكبرى شمالاً، وتشمل مستعمرات آدم وبسغوت وكوخاف يعقوب وبيت إيل وعوفرا شمالاً، على أن تتوسع كامتداد عمراني إلى شيلو مستقبلاً. أي أن المشروع قيد التنفيذ على الأرض من خلال توسع زاحف أقرت صفقة القرن ضم كل مستعمراته المذكورة إلى إسرائيل، وما تبقى يتم تحويله إلى ضم قانوني حسب القوانين الإسرائيلية.

9 - تقارير مؤسسة غير عميم السنوية، 2016، 2017، 2018، 2019، Greater Jerusalem، 2015، على موقع المؤسسة [www.ir-Amim.org.il](http://www.ir-Amim.org.il).

10- The Jerusalem 5800 Plan, Downloads Jerusalem 5800.com

11 «مشروع 5800» هو مشروع مكمل لخطط القدس الكبرى. ويرمي إلى تطوير السياحة وبناء فنادق فخمة ومطار ضخم وترميم مواقع أثرية في إطار القدس الكبرى. بادر للمشروع المستثمر اليهودي الأسترالي (Kevin Bermeister) بمشاركة مستثمرين آخرين. وللمشروع موقع إلكتروني يتضمنه [www.jerusalem5800.com](http://www.jerusalem5800.com)

12 آريئيل هاندل، «تأريخ زمني لنظام الاحتلال»، في ساري حنفي (محرر) وآخرون. سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012). ص. 734.

13 The White House, Peace for Prosperity Plan, 2020. In [www.whitehouse.gov](http://www.whitehouse.gov)

14 Daniel Pipes, Articles About the Full Victory of Israel, (2016-2017). In [www.meforum.org](http://www.meforum.org)

15 الإنجيلية: (Evangelicalism) تعود للدعوات المسيحية الألفية (Millenial) التي تطرح ضرورة تجميع كل يهود العالم في فلسطين كمقدمة لنزول المسيح من السماء بعد تنصير قسم من اليهود في فلسطين وذبح من يرفضون التنصر منهم.

16 مجلس يشع هو «مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغوش قطيف». كما يسمى نفسه. وقد طرح عام ٢٠١٣ وقبله مشروعاً لضم الضفة كلها إلى إسرائيل. ورد المشروع في كراس صادر عن مجلس يشع هو Judea and Samaria, it's Jewish, it's Vital, it's Realistic. [www.myesha.org.il](http://www.myesha.org.il)

17 Ian Lustick, The Red of Thread Israel's Demographic Problem, Middle East Policy Journal, March 2019. pp.141-149 .

18 الحنيطي. السياسة الإسرائيلية. ص. 106

19 هنيدة غانم وآخرون. إسرائيل والأبرتهايد: دراسة مقارنة. (رام الله: مركز مدار، 2018).